بسم الله الرحمن الرحيم

أحاديث افتراق المسلمين على ثلاث وسبعين فرقة

الفقيه الكبير المرجع الديني الأعلى سماحة آية الله العظمى
الشيخ لطف الله الصافي الگلپايگاني (مدّ ظلّه الشريف)

مكتب تنظيم ونشرآثار

آية الله العظمى الصافي الگلپايگاني (مدّ ظلّه الشريف)

- **اسم الكتاب:** أحاديث افتراق المسلمين على ثلاث وسبعين فرقة ■
- **المؤلّف:** المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ لطف الله الصافي الگلپايگاني (مدّ ظلّه الشريف) ■
- **الكمية:** ٣٠٠٠ ■
- **الطبعة الاولى:** جمادى الاولى١٤٣٨ ق/ ١٣٩٥ ش ■
- **السعر:** ٢٠٠٠ تومان ■
- **رقم الإيداع الدولي:** ٢ ـ ٤٠ ـ ٧٨٥٤ ـ ٦٠٠ ـ ٩٧٨ ■
- **هاتف:** ٣٧٧٥٥٥٤٣ (٠٢٥) ■
- **موقع الإنترنتي:** www.saafi.ir   wwwsaafi.net ■
- **البريد الإلكتروني:** saafi@saafi.net ■

كلمة الناشر

بسم الله الرّحمن الرّحيم

هنالك روايات متواترة ينقلها الشيعة والسنّة عن أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قد تنبّأ بأنّ ما جرى على الأُمم السابقة سيجري على هذه الأُمّة أيضاً.

يروي أبو سعيد الخدري عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله قوله:

«لَتَتَّبِعَنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْراً بِشِبْرٍ، وَذِرَاعاً بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ دَخَلَ جُحْرَ ضَبٍّ لَتَبِعْتُمُوهُمْ».

قلنا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟ قال: «**فَمَنْ؟**».[1]

ومن المسائل الّتي جرت على الأُمم السابقة، ووردت عنها أحاديث عن الرسول الكريم صلى الله عليه وآله هي مسألة «افتراق الأُمم» ففي أمثال هذه الأحاديث يشير النبيّ صلى الله عليه وآله إلى افتراق أُمّتَي موسى وعيسى ـ على نبيّنا وآله وعليهما السلام ـ ويقول: إنّ أُمّته أيضاً سوف تفترق إلى ثلاث

(١) الطيالسي، مسند، ص٢٨٩؛ أحمد بن حنبل، مسند، ج٣، ص٨٤، ٨٩؛ البخاري، صحيح، ج٨ ص١٥١؛ مسلم النيسابوري، صحيح، ج٨، ص٥٧؛ المتّقي الهندي، كنز العمّال، ج١١، ص١٣٣ ـ ١٣٤.

وسبعين فرقة، منها فرقة واحدة فقط هي الناجية ومن أهل الجنّة، وسائر الفرق الباقية هالكة ومن أهل النار.

إنّ هذه المقالة الّتي تمرّ تحت أنظار القارئ الكريم، دراسة إجمالية وجامعة تسعى إلى أن تتعرّف على «الفرقة الناجية» تعرّفاً أوسع وأفضل، وهي تقوم على أُسس من الدلائل والشواهد العقلية والنقلية.

إنّ المؤلّف المحترم، بإراءته هذه القرائن والدلائل، يثبت أنّ «الفرقة الناجية» ما هي إلّا أتباع الأئمّة الإثني عشر ومحبّي أهل البيت عليهم السلام، اللّهمّ اجعلنا في زمرتهم.

المقدّمة

بسم الله الرّحمن الرّحيم

والحمد لله ربّ العـالمين، وصـلّى الله عـلى سـيّد المرسـلين أبي القاسـم محمد، وآله الطاهرين.

أخرَجَ جمعٌ من أرباب المسانيد والسنن وجوامع الحديث: كأحمد، وأبي داود، وابـن ماجـة، وابـن حبّـان، والترمـذي، والنسـائي، والبغـوي، والدارمي، أحاديث عن رسـول اللهﷺ، أنّ أُمّتـه سـتفترق عـلى ثـلاث وسبعين فِرقة:

منها: ما لا نصّ فيه على الهالكة من الفرق والناجية منها.[١]

ومنها: ما فيه أنّ واحدة منها في الجنّة والباقين في النار.[٢]

وفي بعضها: أنّ كلّها في الجنّة إلّا الزنادقة.[٣]

وعن الشمس محمد بن أحمد بن بشّار المقدّسي في *أحسـن التقاسـيم*: أنّ حديث «**اِثْنَتَـانِ وَسَـبْعُونَ فِي الْجَنَّـةِ، وَوَاحِـدَةٌ فِي النَّـارِ**» أصـحّ إسـناداً،

(١) ابن ماجة القزويني، سنن، ج٢، ص١٣٢١، رقم ٣٩٩١.

(٢) المتّقي الهندي، كنز العمّال، ج١١، ص١٨٣.

(٣) العجلوني، كشف الخفاء، ج١، ص١٥٠.

وحديث «**اِثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ نَاجِيَةٌ**»، أشهر.[١]

ومنها: ما لا تعرّض فيه لتعيين الهالكة والناجية.[٢]

وفي بعضها: أنّ الناجية هي الجماعة،[٣] وفي البعض الآخر: أنّه قال صلى الله عليه وآله: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**».[٤]

وفي بعضها كرواية أخرجها أخطب خوارزم موفّق بن أحمد المكّي، وابن مردويه ـ على ما حكي عنه ـ عن عليّ عليه السلام،[٥] وحديث رواه الحافظ محمد بن موسى الشيرازي في الجمع بين التفاسير العشرة،[٦] عن أنس بن مالك: «**تَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَهُمُ الَّذِينَ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾،[٧] وَهُمْ أَنَا وَشيعَتي**».

---

(١) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص٣٩.

(٢) الثعلبي، الكشف والبيان، ج٤، ص٣١١؛ ابن البطريق، عمدة عيون صحاح الأخبار، ص٧٥؛ المتّقي الهندي، كنز العمّال، ج١، ص٣٧٦، ح ١٦٣٧.

(٣) ابن ماجة القزويني، سنن، ج٢، ص١٣٢٢، رقم ٣٩٩٣؛ أبو داود السجستاني، سنن، ج٢، ص٣٩٠.

(٤) الترمذي، سنن، ج٤، ص١٣٥؛ العيني، عمدة القاري، ج١٨، ص١٣٩.

(٥) ابن مردويه الأصفهاني، مناقب علّي بن أبي طالب عليه السلام، ص٢٤٤؛ الخوارزمي، المناقب، ص٣٣١.

(٦) الخوانساري، روضات الجنّات، ج٢، ص٢٨٨.

(٧) الأعراف، ١٨١.

وأخرج الإمام الحافظ حسن بن محمد الصغاني المتوفّى سنة (٦٥٠ هـ) في *الشمس المنيرة*: «**اِفْتَرَقَتْ أُمَّةُ أَخِي موُسَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَافْتَرَقَتْ أُمَّةُ أَخي عيسَى عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعينَ فِرْقَةً، وَسَتَفْتَرِقُ أُمَّتي عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعينَ فِرْقَةً، كُلُّها هَالِكَةٌ إِلَّا فِرْقَةٌ وَاحِدَةٌ**»، فلمّا سمع ذلك منه ضاق المسلمون ذرعاً وضجّوا بالبكاء، وأقبلوا عليه وقالوا: يا رسول الله، كيف لنا بعدك بطريق النجاة؟ وكيف لنا بمعرفة الفرقة الناجية حتى نعتمد عليها؟ فقال صلى الله عليه وآله: «**إِنِّي تَارِكٌ فيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا مِنْ بَعْدي أَبَداً: كِتَابَ اللّٰـهِ وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي، إِنَّ اللَّطيفَ الْخَبيرَ نَبَّأَنِي أَنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ**».[(١)]

وأخرج ابن أبي حاتم، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، قال: «**اِفْتَرَقَتْ بَنُو إِسْرَائيلَ بَعْدَ مُوسَى إِحْدَى وَسَبْعينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا فِرْقَةً، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى بَعْدَ عِيسَى عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا فِرْقَةً، وَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا فِرْقَةً، فَأَمَّا الْيَهُودُ فَإِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِۦ**

---

(١) نقلنا الحديث عن النسخة المخطوطة من هذا الكتاب، الموجودة في مكتبة «آستان قدس» برقم ١٧٠٦.

يَعْدِلُونَ﴾[١] وَأَمَّا النَّصَارَى فَإِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ﴾،[٢] فَهَذِهِ الَّتي تَنْجُو. وَأَمَّا نَحْنُ فَيَقُولُ: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾،[٣] فَهَذِهِ الَّتي تَنْجُو مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ».[٤]

ويُستفاد من بعضها أنّ الهالكة قوم يقيسون الأُمور برأيهم، وهو ما رواه الحاكم في *المستدرك*[٥]، كتاب الفتن والملاحم، وصحّحه على شرط البخاري ومسلم، عن عوف بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

«سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى بِضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، أَعْظَمُهَا فِرْقَةٌ يَقيسُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ، فَيُحَرِّمُونَ الْـحَلَالَ، وَيُحَلِّلُونَ الْحَرَامَ».[٦]

---

(١) الأعراف، ١٥٩.

(٢) المائدة، ٦٦.

(٣) الأعراف، ١٨١.

(٤) السيوطي، الدرّ المنثور، ج٣، ص١٣٦.

(٥) الحاكم النيسابوري، المستدرك، ج٤، ص٤٣٠.

(٦) وإن شئت الاطّلاع على سند هذا الحديث من طرق أهل البيت عليهم السلام، وما ورد عنهم في ⇦ ⇨ تفسيره، وكلمات أكابر العلماء وتحقيقاتهم الشافية حول هذه الأحاديث، راجع موسوعة *بحار الأنوار*، الجزء ٢٨ من الطبعة الحديثة (ص٢ ـ ٣٦)، باب افتراق الأُمّة بعد النبيّ صلى الله عليه وآله على ثلاث وسبعين فرقة. وما أفرده بعض علمائنا بالتأليف حول هذا الحديث.

كلمات العلماء
حول هذه الأحاديث

لقد كثرت كلمات العلماء حول رجال هذه الأحاديث ومتونها، وتعارض بعضها مع بعض، وشرح ألفاظها، وتعيين الفرقة الناجية، فأنكر بعضهم صحّتها،[١] وقد أخرجها السيوطي في *الجامع الصغير* وصحّحها ولم يذكر الناجية والهالكة،[٢] وعلّل بعضهم ما في أسانيده محمد بن عمرو الليثي، وعبّاد بن يوسف، وراشد بن سعد، ووليد بن مسلم، وبعض المجاهيل.

واختلفوا في أنّ المراد بالأُمّة هل هي أُمّة الدعوة أم أُمّة الإجابة؟ وفي اختصاص الاختلاف بأُصول الفرق دون فروعها، كما اختلفوا في العدد المأثور، وأنّ العدد لمجرّد التكثير، أو أنّ العدد لا مفهوم له، فلا مانع من الزيادة على العدد المأثور وإن لم يجز النقص، أو أنّ المقصود أُصول الفرق دون فروعها.

(١) الشوكاني، فتح القدير، ج٢، ص٥٩.
(٢) السيوطي، الجامع الصغير، ج١، ص١٨٤.

وقال الكوثري: إنّ تشعّب الفرقة لا ينتهي إلى انتهاء تاريخ البشر، فلا يصحّ قصر العدد على فرق دون فرق، ولا على قرن دون قرن؛ لاستمرار ابتكار أهواء وتلفيق آراء مدّة دوام الحياة البشرية في هذا العالم، فالكلام في الفرق من غير تقيُّد بعددٍ هو الأبعد عن التحكم، وهو الّذي لا يكون مَدعاةً لهُزْءِ الهازئين من غير أهل هذا الدين.[١]

واختلفوا في تعداد الفرق وتفصيل معتقداتهم، وقد وقعوا في اشتباهات وجهالات في هذا المقام، وقالوا عن الشيعة وغيرهم ما يدلّ على جهلهم بأوضح المطالب التاريخية والكلامية ممّا ليس هنا محلّ ذكره. واخترعوا مذاهب وفرقاً لم تخرج بعدُ إلى عالَم الوجود، فراجع ***الفصل*** لابن حزم، و ***الملل والنحل*** للشهرستاني، و ***التبصير*** لأبي المظفّر الإسفَرايني وغيرها.

فلا ينبغي الاستناد في نقل مذهب أيّ فرقة من فرق المسلمين على مثل هذه الكتب المليئة بالخرافات والجهالات، وما فيه شَين للإسلام والمسلمين، والجامعة بين الغثّ والسمين، والصحيح والسقيم، وأعاجيب الأكاذيب، وإن شئت أن تكتب عن طائفة أو شخص من المسلمين وغيرهم فلا تَعْزُ إلى شخص ولا فرقة من الفرق إلّا ما سجّل

---

(١) الإسفرايني، التبصير في الدين، ص٦ «مقدّمة الكوثري».

في كتبهم المعتمدة ومؤلّفاتهم المعتبرة، ولا تلزم أحداً منهم بلازم قوله إلّا إذا كان لازمه لزوماً بيّناً.

واستشكلوا أيضاً في كفر هذه الفرق ما عدا واحدة منها، فعن الشاطبي: أهل السّنة لا يكفِّرون كلَّ مبتدع، بل يقولون بإيمان أكثر الطوائف الّتي فسَّروا بها الفرق، ورجّح أنّ الحكم بكون هذه الفرق في النار ما عدا الجماعة الملتزمة لِما كان عليه ﷺ هو وأصحابه لا يقتضي أنّها كلّها خالدة خلود الكفّار، فجوّز أن يكون منها من يُعذّب على البدعة والمعصية، ولا يخلد في العذاب خلود الكفّار المشركين، أو الجاحدين لبعض ما علم من الدين بالضرورة.[1]

فهذه الرواية لو لم نقل بدلالتها على كون جميع الفرق مسلمة ومعدودة من الأُمّة، لا تدلّ على كفر الجميع إلّا الواحدة. نعم قد دلّ بعضها على دخول الجميع في النار ماعدا الواحدة منها.[2]

ومن أعظم ما وقع الاختلاف فيه في هذه الأحاديث، تعيين الفرقة الناجية، والّتي تكون على ما كان عليه النبيّ ﷺ وأصحابه، على ما في بعض طرقه.

(١) رشيد رضا، تفسير المنار، ج٨، ص٢٢٠.

(٢) رشيد رضا، تفسير المنار، ج٨، ص٢٢٠.

قال الشيخ محمد عبده، مفتي الديار المصرية سابقاً: وأمّا تعيين أيّ فرقة هي الناجية ـ أي الّتي تكون على ما كان النبيّ عليه وأصحابه ـ فلم يتعيّن لي إلى الآن، فإنّ كلّ طائفة ممّن يذعن لنبيّنا بالرسالة تجعل نفسها على ما كان عليه النبيّ وأصحابه... إلى أن قال: وممّا يسرّني ما جاء في حديث آخر: أنّ الهالك منهم واحدة.[1]

فهذا فهرس موارد الاختلاف في هذا الحديث من حيث السند والمتن والدلالة، ولا يخفى عليك أنّ تعيين الفرقة الّتي تكون على ما كان عليه النبيّ صلى الله عليه وآله وأصحابه، والجماعة الملتزمة لِما كانوا عليه لا يثبت بنفس هذه الأحاديث، بل لابدّ من الرجوع إلى غيرها من الروايات والآثار والأدلّة العقلية، مضافاً إلى أنّ أخبار «الجماعة» مطعون فيها من حيث السند؛ لاشتماله على مثل أزهر بن عبد الله الناصبي، وعبّاد بن يوسف، وراشد بن سعد، وهشام بن عمّار، ووليد بن مسلم، و عن ***الزوائد***: «إسناد حديث عوف بن مالك فيه مقال»،[2] وليس ببعيد أن تكون زيادة «وهي الجماعة» من بعض الرجال، ففسَّر الحديث وبيّن معناه على وفق رأيه وما هو الصواب عنده، ويؤيّده أنّ الدارمي خرّج هذا الحديث ولم يذكر هذه

---

(١) رشيد رضا، تفسير المنار، ج٨، ص٢٢٠ ـ ٢٢٢.

(٢) ابن ماجة القزويني، سنن، ج٢، ص١٣٢٢.

الزيـادة،[١] وحـديث أنـس ـ مضـافاً إلى مـا في سـنده أيضـاً ـ معـارض بحديثه الآخر، فإنّ لفظ الحـديث في بعـض طرقـه: «**كُلُّهَـا فِي النَّـارِ، إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْـجَمَاعَةُ**»،[٢] وفي بعضها: قِيلَ: يَا رَسُـولَ الله، مَـنْ هُـمْ؟ قَالَ: «**مَا أَنَا عَلَيهِ وَأَصْحَابِي**».[٣]

فـالاغترار بهـذه الزيـادات ـ مـع هـذه المعارضـات في نفـس هـذه الأحاديث، وابتلائهـا بالمعارضـات الخارجيـة ـ بعيـد عـن الصـواب، ويؤيّد زيادة جملة «وأصحابي» بعـد قولـه صلى الله عليه وآله: «مـا أنـا عليـه» في بعـض متون هذه الأحاديث، وزيادة كلمة «الجماعـة» في الـبعض الآخـر عـدمُ استقامة مفادهما.

أمّا الأوّل فلأنّه إنّما نجا مَن نجا وينجو من هذه الأُمّة بسبب كونه على ما عليه النبيّ صلى الله عليه وآله، ولا عبرة بكونه على ما عليه غيره كائناً من كـان، وإن كان من أهل النجاة؛ لأنّه أيضاً إنّما نجا بكونه على ما عليه النبيّ صلى الله عليه وآله، فـما معنى قوله: «وأصحابي؟» وإن كان المراد الكون على مـا هـو عليـه مـدّة بقائه في هذه الدنيا، وعلى ما عليه أصحابه بعـد ارتحالـه، فهـذا أيضـاً لا

(١) الدارمي، سنن، ج٤، ص ٢٤١.

(٢) ابن ماجة القزويني، سنن، ج٢، ص١٣٢٢.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد، ج١، ص١٨٩.

يستقيم؛ لأنّه لا شكّ في وجود المنافقين في الصحابة، كما دلّت عليه آيات كثيرة، كما لا شكّ في ارتداد كثير منهم، كما دلّت عليه أحاديث الحوض المتواترة وغيرها.

ولأنّه إذا كان الميزان قبل ارتحاله الكون على ما هو عليه، وبعد ارتحاله الكون على ما عليه الصحابة فما هو الميزان بعد عصر الصحابة؟

مضافاً إلى أنّه كيف يمكن الكون على ما عليه الصحابة مع ما حدث بينهم من الاختلاف، حتى ضرب بعضهم بعضاً، ولعن بعضهم بعضاً، ووقع بينهم ما وقع؟! هذا، ولا أظنُّ بأحد من المسلمين القول بأنّ ميزان النجاة الكونُ على ما عليه النبيّ صلى الله عليه وآله وأصحابه، بمعنى عدم الكون على ما عليه صلى الله عليه وآله موجباً للنجاة إلّا إذا انضمّ إليه الكون على ما عليه الأصحاب.

إذن فما يقول هؤلاء في نجاة النبيّ صلى الله عليه وآله؟ فهل هي أيضاً متوقّفة عندهم على كونه على ما كان عليه أصحابه؟ ! نعوذ بالله من جرأتهم على الله ورسوله، ومن زياداتهم واختلاقاتهم في الأحاديث حبّاً للبعض وبغضاً لأهل بيت العترة الطاهرة، ولأن يثبتوا باختلاقهم الأحاديث وإدخال الزيادات فيها لغير أهل البيت محناً لا يقاس بهم ما يشابه فضائلهم، ولكنّ الله عليم بذات الصدور، يُظهر أكاذيبهم ومفتعلاتهم.

وأمّا الثاني ـ وهو زيادة «الجماعة» ـ فالدليل على أنّها زيادة لا يعتدّ بها ـ سيّما مع عدم ذكرها في سائر المتون ـ؛ أنّ المراد منها إن كان ما عليه جميع الأُمّة فهو خلاف المفروض في الحديث من افتراق الأُمّة، وإن كان ما عليه السّواد الأعظم والأكثرية فكيف صار الكون منها أبداً موجباً للنجاة؟ فهذه سيّدة نساء أهل الجنّة، حبيبة رسول الله صلى الله عليه وآله كانت تعتقد بعدم شرعية ولاية أبي بكر،(١) وماتت وهي واجدة عليه، وأهل السنّة يدَّعون أنّ الجماعة كانت تذهب إلى شرعية ولايته، مع أنّك تجد في الأُمّة فرقاً كثيرة أعظمها شيعة أهل البيت على عقيدة سيّدتنا فاطمة الزهراء عليها السلام، ولا تجد فيها فرقةً ولا واحداً يشكُّ في كونها من أهل النجاة، وأنّها سيّدة نساء العالمين، بل هذا دليل على عدم صحّة زيادة «وأصحابي» أيضاً؛ لأنّ عقيدتها تفترق عن عقيدة جمع من الصحابة من حزب أبي بكر وعمر بن الخطّاب.

اللّهمّ وإن قيل بإرادة جميع الصحابة من قوله صلى الله عليه وآله: «وأصحابي»،

---

(١) حكى لنا سيّدنا الأُستاذ آية الله المغفور له السيّد محمد تقي الخوانساري ما جرى بينه وبين العلّامة الشهير الشيخ حسن البنّا، مؤسّس جمعيّة الإخوان المسلمين من المباحثات حول المذهب، وذكر أنّ الشيخ بعد هذه المناظرات أعلن في المسجد الحرام، أو مسجد النبيّ صلى الله عليه وآله (الترديد منّي) حسنَ عقيدته بالشيعة، واعتذر عنهم من عقيدتهم في الخلافة، وعدم شرعية خلافة غير الإمام عليّ عليه السلام، بأنّ ذلك كان عقيدة فاطمة عليها السلام.

وعليه يكون المراد: أنّ أهل النجاة مَن يقول بقول جميع الصحابة، ويأخذ بما اتّفقوا عليه كلّهم، وهذا قريب من رواية «**كُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا الزَّنَادِقَة**»، وعليه فالواحدة هي الخارجة عمّا اتّفق عليه كلّ الصحابة وينكر بعضه أو كلّه فهو ليس من الأُمّة لا أنّه منها وليس من الناجية.

والعجب ممّن كتب في الفرق المختلفة، ويقول: إنّ أوّل اختلاف وقع بين الأُمّة كان في أمر الحكومة وزعامة الأُمّة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، ويذكر مخالفة سيّدتنا الزهراء عليها السلام وسائر بني هاشم وشيعتهم، ثمّ يتمسّك بهذه الزيادة، ويقول: الفرقة الناجية هي «الجماعة».

ويورد عليه ـ على فرض صحّة هذه الزيادة، وأنّ المراد منها السواد الأعظم ـ: أنّ السواد الأعظم ثار على عثمان، وأنكر عليه أفاعيله وبدعه، واستعماله الخونة وبني أُميّة على المسلمين، وصرفه بيت مال المسلمين في أقاربه وخواصّه، وإهماله حدود الله، وطلبوا منه التوبة وإبطال بدعه وطرد الخونة عن الاستيلاء على الأُمور، إلّا أنّه لم يقبل منهم، ولم يعمل بنصح ناصح مثل الإمام عليّ عليه السلام، و أصرّ على ما أغضب به رجالات الإسلام حتى قُتِل، فهل يعترف من يروي هذه الزيادة ويقول بصحّتها أنّ عثمان لم يكن من أهل النجاة، بل هو من أهل النار؟ وأمثلة ذلك كثيرة في تاريخ الإسلام.

ونسأل ونسأل، حتى نسأل: هل الحنابلة المجسِّمة بما اعتقدوا في الله ـ على خلاف سائر المسلمين وجماعتهم ـ من العين واليد، من أهل النجاة، أو من أهل النار؟

وابن تيميّة مع آرائه المخالفة للجماعة من أيِّ الفريقين؟ والشيخ محمد عبده، ورشيد رضا، وفريد وجدي وغيرهم من أهل الثقافة الحديثة والمتأثّرين بالمذاهب الفلسفية الغربية الّذين خالفوا جماعة العلماء وجماعة المسلمين، من أيِّهما؟

والفرقة الّتي أحدثتها أيادي الاستعمار، وأثارت الفتن المخزية الدامية، وهدمت المشاهد والمعالم التاريخية، والبنايات الأثرية الإسلامية، الّتي كانت من أقوى الدلائل والشواهد على أمجادنا التاريخية وسيرة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله ومشاهدها، من أيِّ الفريقين؟

وبعد ذلك كلّه فالأقوى في النظر زيادة هاتين الكلمتين، وعدم صدورهما من رسول الله صلى الله عليه وآله، وعلى فرض الصدور لا يمكن الاعتماد عليهما؛ لإجمالهما وعدم استفادة ميزانية ظاهرة مستقيمة منها لمعرفة الفرقة الناجية.

تعيين الفرقة الناجية

فإذن لا نجد مرجعاً في نفس هذه الأحاديث لتعيين الفرقة الناجية غير مثل الحديث الّذي أخرجه أخطب خوارزم، وابن مردويه، والحافظ الشيرازي عن أنس،(١) وغير الحديث الّذي أخرجه الحافظ الصغاني،(٢) وقد دلّ الأوّل على أنّهم شيعة عليّ، والثاني على أنّهم هم المتمسّكون بالثقلين: كتاب الله والعترة.

ونحن لا نحبّ الخوض في هذه المسائل الكلامية الّتي طال اشتغال الفريقين بها، ويغني الباحثين ما كتبه السلف فيها، إلّا أنّ بعض من يكتب كذباً وزوراً عن الشيعة ما يوافق هواه، حيث تعرّض لكلام المحقّق الطوسي في شرح الحديث، واستشهد بزعمه به، لما يريد من إثارة الفتن بين المسلمين والافتراء على الشيعة بأنّها تخالف المسلمين في

---

(١) ابن مردويه الأصفهاني، مناقب عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ص٢٤٤؛ الخوارزمي، المناقب، ص٣٣١؛ الخوانساري، روضات الجنات، ج٢، ص٢٨٨.

(٢) مرّ في الصفحة ٩.

الأُصول، أوجب علينا أن نبيِّن له ولأمثاله معنى ذلك، وأنّهم أرادوا بمباينتهم مع الجميع أنّ الجميع يتشاركون في الأُصول والعقائد الموجبة لدخول الجنّة، ولا يخالفهم أحد سوى الإمامية، فإنّهم اشترطوا فيه بالأدلّة الصحيحة ولاية الأئمّة الإثني عشر أيضاً، ومعنى ذلك: أنّهم شاركوا الجميع في العقائد الإسلامية الموجبة لدخول الجنّة، وباينوا الجميع؛ لاشتراطهم في دخول الجنّة ولاية الأئمّة، فهم أهل النجاة، فلابدّ لنا من نقل كلام المحقّق الطوسي عمّن هو الأصل في حكايته عنه، وهو العلّامة الحلّي في كتابه *منهاج الكرامة*، وإجراء الكلام على سبيل الإيجاز حول تعيين الفرقة الناجية.

قال العلّامة في *منهاج الكرامة*: الوجه الثاني في الدلالة على وجوب اتّباع مذهب الإمامية ما قاله شيخنا الإمام الأعظم الخواجة نصير الحقّ والملّة والدين محمد بن الحسن الطوسي قدّس الله روحه، وقد سألته عن المذاهب فقال: بحثنا عنها، وعن قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «**سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فِرْقَةٌ مِنْهَا نَاجِيَةٌ، وَالْبَاقِي فِي النَّارِ**»، [وقد عيّن الفرقة الناجية والهالكة في حديث آخر صحيح متّفق عليه، وهو قوله صلى الله عليه وآله: «**مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي كَمَثَلِ سَفينَةِ نوُحٍ، مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ**

عَنْهَا غَرِقَ»[1]]، فوجدنا الفرقة الناجية هي الإمامية؛ لأنّهم باينوا جميع المذاهب، وجميع المذاهب قد اشتركت في أُصول العقائد.[2]

ونقل أيضاً كلام السيّد الجزائري عن كتابه ***الأنوار النعمانية***، قال بعد نقل كلام المحقّق الطوسي: وهذا تحقيق متين، وحاصله: أنّه لو كانت الفرقة الناجية غير الإمامية لكان الناجي كلّهم، لا فرقة واحدة؛ وذلك لأنّهم متشاركون في الأُصول والعقائد الموجبة لدخول الجنّة، ولا يخالفهم أحد سوى الإمامية، فإنّهم اشترطوا في دخول الجنّة ولاية الأئمّة الإثني عشر والقول بإمامتهم،[3] انتهى كلامه.

---

(١) النعماني، الغيبة، ص٥١؛ الطبراني، المعجم الأوسط، ج٤، ص١٠؛ المغربي، شرح الأخبار، ج٢، ص٢٠٦؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٩، ص١٦٨؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج٢٣، ص١٠٥، ١٢٠، ١٢٣.

(٢) العلّامة الحلّي، منهاج الكرامة، ص٤٩.

(٣) الجزائري، الأنوار النعمانية، ج٢، ص٢٧٩.

الشيعة الإمامية هم الفرقة الناجية

ولتوضيح ما حقّقه المحقّق الطوسي نقول: الّذي نحتجّ به لكون الفرقة الناجية هم الشيعة الإمامية وأتباع عليّ والأئمّة من ولده عليهم السلام مضافاً إلى ما أخرجه أخطب خوارزم، وابن مردويه، والحافظ محمد بن موسى الشيرازي، عن أنس وعليّ عليه السلام من أنّهم شيعة عليّ وأصحابه،[١] اُمور:

١. إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله عيّن الفرقة الناجية والهالكة صريحاً في الحديث المشهور الصحيح، الّذي أخرجه جمع كثير من الحفّاظ: «**إِنَّ مَثَلَ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ مَثَلُ سَفِينَةِ نوُحٍ، مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا هَلَكَ**».[٢]

---

(١) ابن مردويه الأصفهاني، مناقب عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ص٢٤٤؛ الخوارزمي، المناقب، ص٣٣١؛ الخوانساري، روضات الجنات، ج٢، ص٢٨٨.

(٢) اُنظر: المجلسي، بحار الأنوار، ج٢٣، ص١٢١، ١٢٣ ــ ١٢٤؛ ج٢٩، ص٣٤١؛ والحديث متواتر رواه الخاصّة والعامّة؛ راجع: الطبراني، المعجم الأوسط، ج٤، ص١٠؛ الطبراني، المعجم الصغير، ج١، ص١٤٠؛ الطبراني، المعجم الكبير، ج٣، ص٤٦؛ المغربي، شرح الأخبار، ج٢، ص٢٦٩؛ الخزّاز القمّي، كفاية الأثر، ص٣٨ ــ ٣٩؛ الطوسي، ⇦

فالفرقة الناجية هي الفرقة المتمسّكة بأهل البيت، والفرقة الهالكة هي المتخلّفة عنهم، ولا ريب في استناد الشيعة في الأُصول والفروع وجميع العلوم الدينية كالتفسير والعقائد والفقه إلى أهل البيت عليهم السلام، وليس لغيرهم هذا الاستناد والاختصاص والتمسّك بفتاواهم، لو لم نقل بإعراضهم عن أهل البيت عليهم السلام، فهذه كتب القوم مشحونة بالاحتجاج بأحاديث النواصب، وفتاوى أعداء العترة، أمثال معاوية، وعمرو، وكعب الأحبار، وعكرمة، ومقاتل، وعِمران بن حَطّان، وحريز بن عثمان، ومروان، وغيرهم، ولم يُخرِّجوا عن أهل البيت إلّا نزراً قليلاً لا يُعتدّ به جدّاً، كما لم يحتجّوا بفتاواهم أيضاً في الفقه.(١)

٢. وقد عيَّنهم في غير أحاديث السفينة أيضاً، في الأحاديث الكثيرة الّتي بعضها متواتر، مثل أحاديث الثقلين الدالّة على انحصار الأمن من الضلال في التمسّك بهم وبالكتاب، وعدم افتراقهم عنه، وعصمتهم عن الخطأ، وأنّ التخلّف عنهم سبب للهلاك، ويشهد لذلك الحديث

⇦الأمالي، ص٥١٣؛ ابن حمزة الطوسي، الثاقب في المناقب، ص١٣٥؛ السيوطي، الجامع الصغير، ج١، ص٢٧٣.

(١) راجع في ذلك كتابنا ***أمان الأُمّة من الضلال والاختلاف***، وكتاب ***شيخ المُضِيرة*** للأُستاذ الشيخ محمود أبو ريّة، وكتاب ***أبو هريرة*** للشريف السيّد شرف الدين.

الّذي نقلناه عن *الشمس المنيرة* للحافظ حسن بن محمد الصغاني،[١] ومثل أحاديث الأمان، وأحاديث الخلفاء والأئمّة الإثني عشر، ومثل ما خرّجوه في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾،[٢] عن ابن عبّاس، أنّه قال صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: **«تَأْتِي أَنْتَ وَشِيعَتُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَاضِينَ مَرْضِيِّينَ، وَيَأْتِي أَعْدَاؤُكَ غِضَاباً مُقْمَحِينَ»**.[٣] ومثل ما ورد في «**أنّه وشيعته هم الفائزون يوم القيامة**».[٤]

ومثل ما خرّجه في *كنز العمّال* **«عَلِيٌّ مَعَ الْقُرْآنِ، وَالْقُرْآنُ مَعَ عَلِيٍّ، لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوضَ»**. (ك طس) عن أُمّ سلمة.[٥]

وما أخرجه أيضاً: **«مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَحْيَا حَيَاتِي، وَيَمُوتَ مَوْتِي، وَيَسْكُنَ جَنَّةَ الْخُلْدِ الَّتِي وَعَدَنِي رَبِّي، فَإِنَّ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ غَرَسَ قُضْبَانَهَا بِيَدِهِ، فَلْيَتَوَلَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَإِنَّهُ لَمْ يُخْرِجْكُمْ مِنْ هُدًى، وَلَمْ يُدْخِلْكُمْ فِي ضَلالَةٍ»**.

---

(١) مرّ في الصفحة ٩ من هذا الجزء.

(٢) البيّنة،٧.

(٣) الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل، ج٢، ص٤٦١؛ الهيتمي، الصواعق المحرقة، ج٢، ص٤٦٧ ـ ٢٦٨؛ القندوزي، ينابيع المودة، ج٢، ص٣٥٧.

(٤) الصدوق، فضائل الشيعة، ص١٢؛ الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل، ج٢، ص٤٥٩ ـ ٤٧٤؛ الشاذان القمّي، الروضة في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، ص٧٥؛ البحراني، مدينة معاجز الأئمّة الإثني عشر، ج٢، ص٢٧١.

(٥) المتّقي الهندي، كنز العمّال، ج١١، ص٦٠٣.

(طب، ك) وتعقّب: وأبو نعيم في *فضائل الصحابة* عن زيد بن أرقم.[١]

وأخرج أيضاً: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَحْيَا حَيَاتِي وَيَمُوتَ مِيتَتِي، وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ الَّتِي وَعَدَنِي رَبِّي قُضْبَاناً مِنْ قُضْبَانِهَا غَرَسَهُ بِيَدِهِ، وَهِيَ جَنَّةُ الْخُلْدِ، فَلْيَتَوَلَّ عَلِيّاً وَذُرِّيَّتَهُ مِنْ بَعْدِهِ، فَإِنَّهُمْ لَنْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ بَابِ هُدًى، وَلَنْ يُدْخِلُوكُمْ فِي بَابِ ضَلَالَةٍ**». (مطير والباوردي، وابن شاهين، وابن مندة عن زياد بن مطرف).[٢]

وما أخرجه أيضاً: «**تَكُونُ بَيْنَ النَّاسِ فُرْقَةٌ وَاخْتِلَافٌ، فَيَكُونُ هَذَا وَأَصْحَابُهُ عَلَى الْحَقِّ، يَعْنِي عَلِيّاً**» (طب) عن كعب بن عجرة،[٣] والأحاديث بهذه المضامين كثيرة، وإحصاؤها صعب جدّاً.[٤]

وانتهاء الإمامية إلى عليّ عليه السلام وذريتّه، وانقطاعهم إليهم ظاهر من كتبهم في الحديث، ومذاهبهم في الفقه.

٣. قد اتّفقت مذاهب أهل السنّة فيما هو السبب للنجاة والخلاص من النار، أي الشهادتين والإتيان بالأركان الخمسة: الصلاة والزكاة، والحجّ

(١) المتّقي الهندي، كنز العمّال، ج١١، ص٦١١.
(٢) المتّقي الهندي، كنز العمّال، ج١١، ص٦١١ ـ ٦١٢.
(٣) المتّقي الهندي، كنز العمّال، ج١١، ص٦٢١.
(٤) من أراد الإطّلاع على طائفة منها، وتحقيق إسنادها ومتونها، وبحوث لا يستغني الباحث عنها، فليراجع كتابنا *أمان الأُمّة من الضلال والاختلاف*.

والجهاد، ووافقهم الشيعة في جميع ذلك، وزادوا على هذه الأُمور ولاية الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام بدلالة روايات متواترة خرّجها حُفّاظ الفريقين، فالإمامية قد أخذوا بما هو ملاك النجاة عند أهل السنّة، ولا عكس، فيجب أن تكون الهالكة غيرهم.

٤. قد اشتركت الشيعة وأهل السنّة في أُصول العقائد من التوحيد والنبوّة، والمعاد وغيرها، وفي الفروع مثل الصلاة والصوم، والحجّ والزكاة، والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها، وامتازت عن أهل السنّة في مسألة الإمامة. فهي عندهم منصب إلهيّ يختار الله له من يشاء من عباده وينصبه، ويأمر النبيّ بالنصّ عليه، كما نصّ النبيّ صلى الله عليه وآله على الأئمّة الإثني عشر في الروايات الصحيحة، وقد نصّ النبيّ على عددهم في الأحاديث المخرّجة في أصحّ كتب حديث أهل السنّة، كصحيح البخاري ومسلم، ومسند أحمد، فإنّه قد خرّجه من أربعة وثلاثين طريقاً،[1] وغيرهم من أرباب الجوامع، وأخرجوه عن غير واحد من الصحابة، كجابر بن سمرة، وابن مسعود، وأنس.[2]

---

(١) أحمد بن حنبل، مسند، ج٥، ص٨٥ـ١٠٨.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند، ج٥، ص٨٥ـ١٠٨؛ ابن حبّان البستي، صحيح، ج١٥، ص٤٤.

فهذه عقيدة تشهد على صحّتها ونجاة صاحبها صحاح الأحاديث، فالفرقة الناجية إن كانت هي الشيعة فهي، وإن كانت غيرهم من أهل السنّة يجب أن تكون الشيعة أيضاً من الناجية؛ لاشتراكها مع أهل السنّة في أُصول العقائد الإسلاميّة وفي الفروع العملية، مع أنّ القول بكون الناجية أهل السنّة يرجع إلى القول بنجاة جميع الفرق أو أكثرها، بخلاف ما لو كانت الشيعة هي الناجية، فالقول بنجاة أهل السنّة مستلزم للقول بنجاة الشيعة؛ لاشتراكها مع سائر الفرق في ما هو سبب للنجاة، ولا عكس، وهذا الوجه قريب من الوجه السابق.

٥. إنّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله قد اختلفوا في مسائل كثيرة، ولم يحصل منهم الاتّفاق على جميع الأُمور، ولم يعلم عصمة طائفة منهم بالخصوص، ولم يتّفق الفريقان في جواز الرجوع إلى شخص معيّن منهم، إلّا إلى عليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، فالمتمسّكون بهداهم الآخذون بحجزتهم أهل النجاة والفلاح قطعاً وإجماعاً، بخلاف المتمسّك بغيرهم كائناً مَن كان، فإنّ نجاة المتمسّك بغيرهم غير مقطوع بها ولا متّفق عليها.

٦. إنّ الأخبار الصحيحة قد دلّت على ارتداد أكثر الصحابة إلّا القليل منهم، مثل ما رواه البخاري في كتاب الحوض، عن أبي هريرة: أنّ

رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «**بَيْنَا أَنَا قَائِمٌ فَإِذَا زُمْرَةٌ حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنِهِمْ، فَقَالَ: هَلُمَّ، فَقُلْتُ: أَيْنَ؟ قَالَ: إِلَى النَّارِ وَاللهِ، قُلْتُ: وَمَا شَأْنُهُمْ؟ قَالَ: إِنَّهُمُ ارْتَدُّوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى، ثُمَّ إِذَا زُمْرَةٌ حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنِهِمْ، فَقَالَ : هَلُمَّ، قُلْتُ: أَيْنَ؟ قَالَ: إِلَى النَّارِ وَاللهِ، قُلْتُ: مَا شَأْنُهُمْ؟ قَالَ: إِنَّهُمُ ارْتَدُّوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى، فَلَا أُرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلَّا مِثْلَ هَمَلِ النَّعَمِ**».[(١)]

وهذا الحديث يدلّ على ارتداد جمع كثير من الصحابة، فلا تكون متابعتهم مطلقاً وإن لم يثبت ثبات المتبوع وعدم ارتداده سبباً للاندراج في الفرقة الناجية، كما أنّ الحكم بنجاة جميعهم مخالف لصريح هذه الأحاديث، واتّفق الفريقان على أنّ عليّاً وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام وشيعتهم، كأبي ذرّ والمقداد وسلمان وعمّار وغيرهم من الصحابة لم يكونوا من المرتدّين، فمن تمسّك بهم ولم يعدل عنهم إلى غيرهم في الأُمور الدينية، سواء كانت اعتقادية أم عملية يكون من الفرقة الناجية.

ومن الروايات المصرِّحة بذلك ما أخرجه في *كنز العمّال*، عن يحيى بن عبد الله بن الحسن، عن أبيه، قال: كان عليّ عليه السلام يخطب، فقام إليه رجل فقال: يا أمير المؤمنين، أخبرني مَن أهل الجماعة؟ ومن أهل الفرقة؟ ومَن

---

(١) البخاري، صحيح، ج٧، ص٢٠٨ ـ ٢٠٩.

أهل السُنّة؟ ومَن أهل البدعة؟ فقال: «**وَيْحكَ أَمَّا إِذَا سَأَلْتَنِي فَافْهَمْ عَنّي، وَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَسْأَلَ عَنْهَا أَحداً بَعْدِي، أَمَّا أَهْلُ الْجَماعَةِ فَأَنَا وَمَنْ اتَّبَعَنِي وَإِنْ قَلُّوا، وَذَلِكَ الْحَقُّ عَنْ أَمْرِ الله وَأَمْرِ رَسُولِهِ ﷺ، فَأَمَّا أَهْلُ الْفُرْقَةِ فَالْمُخَالِفُونَ لِي وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَإِنْ كَثُرُوا، وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ فَالْمُتَمَسِّكُونَ بِمَا سَنَّهُ الله لَهُمْ وَرَسُولُهُ ﷺ وَإِنْ قَلُّوا، وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدْعَةِ فَالْمُخَالِفُونَ لِأَمْرِ الله وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ الْعَامِلُونَ بِرَأْيِهِمْ وَأَهْوَائِهِمْ وَإِنْ كَثُرُوا، وَقَدْ مَضَى مِنْهُمُ الْفَوْجُ الْأَوَّلُ وَبَقِيَتْ أَفْوَاجٌ، وَعَلَى الله قَصْمُهَا وَاسْتِئصَالُهَا عَنْ جَدْبَةِ الْأَرْضِ...**»، والحديث طويل، فيه بعض أحكام البغاة، وساقه إلى أن قال: «**وَتُنَادِي النَّاسُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ: أَصَبْتَ يَا أَميرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَصَابَ اللهُ بِكَ الرَّشَادَ وَالسَّدَادَ**». فقام عمّار فقال: يا أيّها الناس، إنّكم والله إن اتّبعتموه وأطعتموه لم يضلَّ بكم عن منهاج نبيّكم قبس شعرة، وكيف يكون ذلك وقد استودعه رسول الله ﷺ المنايا والوصايا وفصلَ الخطاب على منهاج هارون بن عمران، إذ قال له رسول الله ﷺ: «**أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّه لَا نَبِيَّ بَعْدِي**»، فضلاً عمّا خصّه الله به إكراماً منه لنبيّه ﷺ حيث أعطاه ما لم يُعطِ أحداً من خلقه...»،[1] الحديث.

---

(١) المتّقي الهندي، كنز العمّال، ج١٦، ص١٨٣ ـ ١٩٧، ح ٤٤٢١٦.

وهذا الحديث وأشباهه لا تنطبق إلّا علـى الشـيعة الإماميـة، المنيخـين مطاياهم بفناء أهل البيت عليهم السلام، والمتمسّكين بهم.

ويُعجبني هنا ذكر أبيات ذكرها للشافعي أحمد بـن القـادر العجـيلي في كتابه *ذخيرة المآل*، والشريف الحضرمي في *رشفة الصادي*، وهي هذه:

وَلَمَّـا رَأَيْـتُ النَّـاسَ قَـدْ ذَهَبَـتْ بِهِـمْ
مَـذَاهِبُهُمْ فِي أَبْحُـرِ الْغَـيِّ وَالْـجَهْلِ
رَكِبْـتُ عَـلَى اسْـمِ اللهِ في سُـفُنِ النَّجَـا
وَهُمْ أَهْلُ بَيْـتِ الْمُصْـطَفَى خَـاتَمِ الرُسـلِ
وَأَمْسَـكْتُ حَبْـلَ اللهِ وَهُـوَ وِلَاؤُهُـمْ
كَـمَا قَـدْ أُمِرْنَـا بِالتَّمَسُّـكِ بالْـحَبْلِ
إِذَا افْتَرَقَـتْ فِي الـدِّينِ سَـبْعينَ فِرْقَـةً
وَنَيْفـاً عَـلَى مَـا جَـاءَ فِي وَاضِـحِ النَقْـلِ
وَلَمْ يَـكُ نَـاجٍ مِـنْهُمُ غَـيرَ فِرْقَـةٍ
فَقُـلْ لِي بِهَـا يَـا ذَا الزُّجَاجَـةِ وَالْعَقْـلِ
أَفِي الْفِرْقَـةِ الهُـلَّاكِ آلُ مُحَمَّـدٍ
أَمِ الْفِرْقَـةِ الـلَّاتِي نَجَـتْ مِـنْهُمُ؟ قُـلْ لِي
فَـإِنْ قُلْـتَ: فِي النَّـاجِينَ فَـالْقَوْلُ وَاحِـدٌ
وَإِنْ قُلْتَ: فِي الْـهُلَّاكِ حِفْـتَ عَـنِ الْعَـدْلِ

إِذَا كَـــانَ مَـــوْلَى الْقَـــوْمِ مِـــنْهُمْ فَـــإِنَّنِي
رَضِـــيتُ بِهِـــمْ لَا زَالَ فِي ظِلِّهِـــمْ ظِـــلِّي
رَضِـــيتُ عَلِيّـــاً لِي إِمَامـــاً وَنَسْـــلَهُ
وَأَنْـــتَ مِـــنَ الْبَـــاقِينَ فِي أَوْسَـــعِ الْحِـــلِّ (١)

(١) اللكنهوي، عبقات الأنوار، ج٢٠، ص٥٠ ـ ٥١؛ العلوي الحضرمي، رشفة الصادي، ص٥٧؛ الحسيني الميلاني، نفحات الأزهار، ج٤، ص٢٧ ـ ٢٨.

تنبيه

أخرج الحاكم في *المستدرك*، في كتاب الفتن، قال: أخبرنا محمد بن المؤمّل بن الحسن، حدّثنا الفضل بن محمد بن المسيّب، حدّثنا نعيم بن حمّاد، حدثنا عيسى بن يونس، عن جرير بن عثمان، عن عبد الرحمان بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**سَتَفْتَرِقُ أُمَّتي عَلَى بِضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، أَعْظَمُهَا فِرْقَةً قَوْمٌ يُقِيسُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ، فَيُحَرِّمُونَ الْـحَلَالَ وَيُحَلِّلُونَ الْـحَرَامَ**»، هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.[1]

دلّ هذا الحديث على ذمّ أعظم الفرق، فرقة هي أكثرهم عدداً وجماعة، وهم أهل القياس والرأي، الّذين يحرّمون الحلال ويحلّلون الحرام، ولا يخفى أنّ معظم أهل السنّة والجماعة هم أهل الرأي والقياس.

ويؤيّد هذا ظاهر حديثه الآخر، وهو ما أخرجه ابن ماجة عنه، قال:

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك، ج ٤، ص٤٣٠.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**اِفْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةً فِي الْجَنَّةِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعَينَ فِرْقَةً، فَإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِين فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ**»، قيل: يا رسول الله، مَن هم؟ قال: «**الْجَمَاعَةُ**».[1] فإنّ ظاهره السؤال عن الفرق الّتي تكون في النار، فقال: «**الْجَمَاعَةُ**».

وسواء كان ظاهر حديث ابن ماجة عنه هذا أم لم يكن فلا ريب أنّ حديث الحاكم عنه معارض لحديث فُسّر فيه الناجية بالجماعة، إلّا إذا كان المراد منها ما نصّ عليه عليّ عليه السلام في حديث أخرجه عنه في *كنز العمّال*،[2] وإذا دار الأمر بين الأخذ بحديث الجماعة وحديث الحاكم وجب الأخذ بالأخير، فإنّ حديث الجماعة مطعون فيه من حيث السند والمتن والدلالة.

وممّا لا شكّ فيه أنّ الشيعة ليست من الفرق العاملة بالقياس والرأي الّتي دلّ هذا الحديث الصحيح على ذمّها؛ لشدّة تمسّكهم بالكتاب والسنّة، وعدم جواز العمل بالقياس والرأي عندهم، وهذا معروف من

---

(١) ابن ماجة القزويني، سنن، ج٢، ص١٣٢٢، ح ٣٩٩٢.

(٢) المتّقي الهندي، كنز العمّال، ج١٦، ص١٨٣ ـ ١٨٤، ح٤٤٢١٦.

مذاهب أئمّتهم، مذكور في كتبهم.

وقد بيّنّا في بعض تصانيفنا أنّ سبب أخذ القوم بالقياس في الأحكام الشرعية قلّة مصادرهم، وميلهم عن أهل البيت، وعدم رجوعهم إلى الروايات المأثورة عنهم.(١)

ثم لا يخفى عليك أنّ الأدلّة الستّة الّتي أقمناها على أنّ الناجية من الفرق هي الشيعة قائمة عليها، وإن قيل بعدم صحّة أحاديث افتراق الأُمّة.

فكلّ منها دليل مستقلّ وبرهان واضح على أنّ المذهب الصحيح بين جميع المذاهب ليس إلّا مذهب أهل البيت عليهم السلام. والحمد لله الّذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

فنعم ما قيل:

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَرْضَى لِنَفْسِكَ مَذْهَباً
يُنَجِّيكَ يَوْمَ الْحَشْرِ عَنْ لَهَبِ النَّارِ
فَدَعْ عَنْكَ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ
وَأَحْمَدَ وَالْمَرْوِيَّ عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ
فَوَالِ أُنَاساً قَوْلُهُمْ وَحَدِيثُهُمْ
رَوَى جَدُّنَا عَنْ جِبْرِئِيلَ عَنِ الْبَارِي

(١) مجموعة الرسائل للمؤلّف، ج٢، ص٣٣٠.

الأحاديث الدالّة على نجاة المُوحِّدين

قد علمت ممّا سبق اشتراك جميع الفرق في أُصول العقائد، يعني بذلك الإيمان بالتوحيد، والنبوّة والبعث، والصلوات الخمس إلى القبلة، والحجّ، وصوم شهر رمضان، والزكاة، وغيرها من الأُمور الّتي اتّفقت الأُمّة في دخلها في الإيمان، وعدم حصول النجاة بدون الإيمان بها، وقد أعلن ذلك الصحاح الستّة وغيرها من كتب أهل السنّة، فدلّت رواياتهم على نجاة مَن آمن بالله ورسوله واليوم الآخر، وأقام الصلاة وآتى الزكاة، وحجّ البيت، وصام شهر رمضان،[1] بل في صحاحهم روايات كثيرة دلّت على نجاة مطلق الموحِّدين.

ففي *صحيح البخاري*، في كتاب الرقاق، عن أبي ذرّ قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «**قَالَ ذَاكَ جِبْرِيلُ: أَتَانِي فَقَالَ: مَنْ مَاتَ مِن أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ**

(١) أحمد بن حنبل، مسند، ج٢، ص٣٣٥ ــ ٣٣٩؛ البخاري، صحيح، ج٣، ص٢٠٢؛ البيهقي، السنن الكبرى، ج٩، ص١٥٩.

بِالله شَيْئًا دَخَلَ الْـجَنَّةَ». قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «**وَإِنْ زَنَـى، وَإِنْ سَرَقَ**».(١)

وفيه عن أبي هريرة: أنّ أعرابيّاً أتى النبيّ صلى الله عليه وآله، فقال: دُلَّني على عمل إذا عملته دخلت الجنّة، قال: «**تَعْبُدُ اللهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْـمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْـمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ**». قال: والّذي نفسي بيده لا أزيد على هذا، فلمّا ولّى قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْـجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا**».(٢)

وفيه، في كتاب الرقاق، عن عتبان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**لَنْ يُوَافِيَ عَبْدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ الله، إِلَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ النَّارَ**».(٣)

وأخرج في *أُسد الغابة*، في ترجمة أبي سلمى راعي رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: سمعت النبيّ صلى الله عليه وآله يقول: «**مَنْ لَقِيَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَـهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله، وَآمَنَ بِالْبَعْثِ وَالْحِسَابِ، دَخَلَ الْـجَنَّةَ**»، قلت: أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فأدخل إصبعيه في أُذُنيه، فقال:

---

(١) البخاري، صحيح، ج٧، ص١٧٧ ـ ١٧٨.

(٢) البخاري، صحيح، ج٢، ص١٠٩.

(٣) البخاري، صحيح، ج٧، ص١٧٢.

سمعت هذا منه غير مرّة، ولا مرّتين ولا ثلاث، ولا أربع.[١]

وإن شئت أكثر من ذلك فراجع *مصابيح السنّة* للبغوي،[٢] وغيره من كتب الحديث.[٣]

وهذه الأحاديث دالّة على نجاة الشيعة، وأنّهم من أهل الجنّة؛ لأنّهم يشهدون بجميع ما فيها من التوحيد والنبوّة والبعث والحساب، ويؤمنون بها، لا يشركون بالله شيئاً، يقيمون الصلاة، ويؤدّون الزكاة، ويصومون شهر رمضان، وشاركوا أهل السنّة فيما هو عندهم من ملاك الإيمان والنجاة.

وقد أفتى بهذه النصوص وإيمان المعتقدين بالأُصول المذكورة جماعة من علماء أهل السنّة، فراجع *الفصول المهمّة* إن شئت تفصيلاً شافياً في ذلك كلّه؛ حتى تعلم أنّ التقريب بين المذاهب والتفاهم بين الفرق أمر ممكن، وأنّ ما عليه الشيعة من ولاية أهل البيت والقول بإمامتهم والتبرّي من أعدائهم لا يمنع ذلك، ولا يخالف الأُصول الّتي بني عليها الإسلام، فإنّ غير ما تلونا عليك ممّا ذهب إليه أهل السنّة كلّهم أو

(١) ابن الأثير الجزري، أُسد الغابة، ج٥، ص٢١٩.

(٢) البغوي، مصابيح السنّة، كتاب الإيمان، ص٣ ـ ٧.

(٣) ابن ماجة القزويني، سنن، ج١، ص٢٩٩؛ أبو داود السجستاني، سنن، ج١، ص١٠٥.

بعضهم، حتى تصويب ما صدر عن الشيخين وعدالـة الصـحابة لـيس من أُصول الدين في شيء، ولا دخل لهذه الأُمور في الإيـمان أو في كمالـه، لاسيّما إذا كان مَن يرى خلاف ذلك مجتهداً.

فمَن يأوّل رزيّة يوم الخميس ـ الّتي يقول عنها ابـن عبّاس: يـوم الخميس، وما يوم الخميس؟ ثمّ جعل تسيل دموعه على خدَّيه كأنّها نظام اللؤلؤ، ويعذر عمر بن الخطّاب وحزبه فيما قالوا لمّا قال رسـول الله ﷺ: «**اِئْتُونِي بِدَوَاةٍ وَصَحِيفَةٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَاباً لَـنْ تَضِـلُّوا بَعْـدَهُ أَبَـداً**». فقـال عمر وهو أوّل من منعه عن ذلـك: إنّ النبـيّ غلبـه الوجـع، وفي بعـض طرقه: فقالوا: هجر رسول الله ﷺ، وفي بعضه الآخر: قـالوا: إنّ رسـول الله يهجر،[1] وعن أحمد بن عبد العزيـز الجـوهريّ في كتـاب *السقيفة*،[2] فقال عمر كلمة معناها: أنّ الوجع قد غلب على رسول الله ﷺ ـ كيـف لا يأوّل قدح مَـن يقـدح في عدالـة صـحابيّ اجتهـاداً، ولا يقـرّ خلافـة الشيخين كما لم يقرّها فاطمة وعليّ وغيرهما من بنـي هاشـم، والصـحابة

---

(١) راجـع: أحمـد بـن حنبـل، مسـند، ج١، ص٣٢٥ ـ ٣٢٦؛ البخـاري، صـحيح، ج٤، ص٣١؛ ج٥، ص١٣٧ ـ ١٣٨؛ ج٧، ص٩؛ ج٨، ص ١٦١؛ مسلم النيسابوري، صـحيح، ج٥، ص ٧٦.

(٢) الجوهري البصري، السقيفة وفدك، ص٧٦؛ راجع: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٦، ص٥١.

الّذين امتنعوا عن البيعة؟!

ومن تأمّل في ألفاظ هذا الخبر يعلم أنّ عمر بن الخطّاب هو أوّل من تكلّم بأنّه صلى الله عليه وآله يهجر ـ نعوذ بالله ـ ، وإن قاله غيره أيضاً قاله متابعةً له، والتعبير بأنّه قد غلبه الوجع من النقل بالمعنى لا باللفظ تأدّباً وتحرّزاً عن نقل تلك الكلمة، ولو سُلِّم أنّه لم يزد على قوله: إنّ النبيّ غلبه الوجع! أفليس معناه أنّه صلى الله عليه وآله يهجر أو يغلط؟!

أليس هذا ردَّ أمر رسول الله صلى الله عليه وآله ومعارضةً صريحة؟! أترى في هذا الكلام دلالةً على غلبة الوجع وعدم الاعتداد بكلام المتكلّم به لو صدر مثله عن مريض يجوز أن يقال مثل هذا فيه؟

بالله يا أخي تأمَّل في مغزى هذه الحادثة.

فليس لأحد من الصحابة ـ كائناً من كان ـ ردّ قول النبيّ صلى الله عليه وآله، لاسيّما وهو يريد كتابة وصيّة لن تضلّ الأُمّة بعدها أبداً.

وما معنى الاجتهاد قبال الأمر الصريح الصادر عن النبيّ الّذي قال الله تعالى فيه: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[1].

(١) النجم، ٢ ـ ٤.

وقال: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.(١)

فانظر بعين الإنصاف تأوّلات القوم في هذه الرزيّة، فهذه ***حاشية السندي على صحيح البخاري***، باب كتابة العلم، فاقرأ فيها تأوّلاتهم فيها حتى تعرف أنّهم لم يأتوا في هذا الباب بشيء تسكن عنده النفس، ويقبله المنصف.

فالّذي لا يعتريه الشكّ أنّ كلامه صريح في ردّ رسول الله صلى الله عليه وآله ومعارضته له، وأنّ الأُمّة حرمت بذلك عن الأمن من الضلال، ولم يُرِد ابن عبّاس بقوله: «الرزيّة كلّ الرزيّة ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وآله وبين كتابه» إلّا هذا؛ لأنّ حرمان الأُمّة من الأمن من الضلال رزيّة ليس فوقها رزيّة، تَرتَّبَ عليها جميع المصائب والاختلافات، فلا إيراد على المسلم المنصف إن وقف عند هذه الواقعة العظيمة وتفكّر في مغزاها، كما لا اعتراض عليه إن قال: إنّ الأمر الّذي أراد كتابته فمنعوه عنه كان توثيق عهده لأخيه وابن عمّه عليٍّ عليه السلام بالإمامة والخلافة بعده، ولكنّهم لمّا علموا من تنصيصاته المتكرّرة في غدير خمٍّ، وحديث الثقلين الّذي حصر فيه الأمن من الضلال بالتمسّك بالكتاب والعترة، وحديث المنزلة وغيرها صدّوه عن كتابته، وهذا هو الأمر الّذي أبكى ابن عبّاس

(١) الحشر، ٧.

حتّى خضّب دمعه الحصباء، وقال: «الرزيّة كلّ الرزيّة ...».

ولو كان صاحب هذه الكلمة غير عمر لكان موقفهم تجاهها غير هذا، ولكنّ الّذي يهوّن الخطب عنده، ويسهّل له قبول التأوّلات المذكورة في *حاشية السندي* وغيرها أنّ المتكلّم بها عمر.

وليعلم أنّه ليس غرضنا من هذا المقال الطعن على الخليفة، ولا على غيره من المسلمين، ولا ردّ تأوّلاتهم في ذلك، فحساب الخلق على الله، ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[1]، بل غرضنا النظر في أمثال هذه الحوادث، من الناحية العلمية.

فمَن يتأوّل رزية يوم الخميس وأمثالها، ولا يرى في ذلك بأساً، ويجتهد لأن يحملها على المحامل الصحيحة كيف لا يأوّل قول مَن قدح في عدالة أحد من الصحابة اجتهاداً ونظراً إلى مثل هذا الحديث الصريح في ردّه رسول الله صلى الله عليه وآله ومعارضته معه وهو في هذا الحال، حتّى اختصموا عنده وأكثروا اللغو والاختلاف؟ وكيف يقول بقدح ذلك في الإيمان، ولا يقول بقدح ما هو أقبح وأفظع منه؟!

وإن شئت أن تعرف مبلغ أفاعيل السياسة فقايس بين أنّهم منعوا النبيّ صلى الله عليه وآله عن كتابة الوصيّة الّتي لو كتبها لن يضلّوا بعده أبداً، وقالوا ما

---

(١) الأنعام، ١٦٤؛ الإسراء، ١٥؛ فاطر، ١٨؛ الزمر، ٧.

قالوا، ولم يردّوا على أبي بكر حين أراد الوصيّة في مرض موته، ولم يقولوا: إنّه يهجر، وحسبنا كتاب الله، بل كتب أبو بكر وصيّته لعمر حين أُغمي عليه وقبل أن ينصّ على عمر، وأفاق بعد ذلك، وصوّب ما كتب، ودعا لعثمان.(١)

اللّهمّ أنت الحَكَم العَدل، فاحكم بين أهل بيت نبيّك وبين من عاداهم، وأنكر فضائلهم، وأراد إطفاء نورهم، وأظهر كلمتهم الحقّ، وأبطل بهم باطل أعدائهم، واحشرنا مع محمد وآله الطاهرين، صلواتك عليهم أجمعين.

حرّره لطف الله الصافي الگلپايگاني

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٣، ص١٩٩ ـ ٢٠٠؛ الطبري، تاريخ، ج٢، ص٦١٧ ـ ٦١٩؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج٣٠، ص٤١٠ ـ ٤١٢؛ ابن الأثير الجزري، الكامل في التاريخ، ج٢، ص٤٢٥ ـ ٤٢٦.

مصادر التحقيق

١. *القرآن الكريم*.

٢. *أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم*، المقدسي، محمد بن أحمد (م.قرن٤)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٤١١ق.

٣. *أسد الغابة في معرفة الصحابة*، ابن الأثير الجزري، عليّ بن محمد (م. ٦٣٠ق.)، طهران، منشورات إسماعيليان.

٤. *الأمالي*، الطوسي، محمد بن الحسن (م. ٤٦٠ق.)، قم، دار الثقافة، ١٤١٤ق.

٥. *الأنوار النعمانية*، الجزائرى، السّيد نعمة الله (م.١١١٢ق)، بيروت، مؤسّسة الأعلمي، ١٤٠٤ق.

٦. *بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار* عليهم السلام، المجلسي، محمد باقر (م. ١١١١ق.)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣ق.

٧. *تاريخ الأُمم والملوك*، الطبري، محمد بن جرير (م. ٣١٠ق.)، بيروت، مؤسّسة الأعلمي، ١٤٠٣ق.

٨. *تاريخ مدينة دمشق*، ابن عساكر، عليّ بن حسن (م. ٥٧١ق.)،

بيروت، دار الفكر، ١٤١٥ق.

٩. *التبصير في الدين*، الإسفرايني، أبو المظفر (م. ١٣٥٤ق)، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث.

١٠. *تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)*، رشيد رضا، محمد (م. ١٣٥٤ق.)، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٤ق.

١١. *الثاقب في المناقب*، ابن حمزة الطوسي، محمد بن عليّ (م. ٥٦٠ق.)، قم، مؤسّسة أنصاريان، ١٤١٢ق.

١٢. *الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير*، السيوطي، جلال الدين (م. ٩١١ق.)، بيروت، دارالفكر، ١٤٠١ق.

١٣. *الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور*، السيوطي، جلال الدين (م. ٩١١ق.)، قم، مكتبة المرعشي النجفي، ١٤٠٤ق.

١٤. *رشفة الصادي من بحر فضائل بني النبيّ الهادي*، العلوي الحضرمي، السيّد أبي بكر شهاب الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨ق.

١٥. *روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات*، الخوانساري، محمد باقر (م.١٣١٣ ق.)، بيروت، الدار الاسلامية، ١٤١١ق.

١٦. *الروضة في فضائل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب* عليه السلام، الشاذان

القمّي، شاذان بن جبرئيل (م. ٦٦٠ق.)، قم، مكتبة الأمين، ١٤١٦ق.

١٧. *السقيفة وفدك*، الجوهري البصري، أحمد بن عبد العزيز (م. ٣٢٣ق.)، بيروت، شركة الكتبي، ١٤١٣ق.

١٨. *سنن ابن ماجة*، ابن ماجة القزويني، محمد بن يزيد (م. ٢٧٥ق.)، دار الفكر.

١٩. *سنن أبي داود*، أبو داود السجستاني، سليمان بن أشعث (م. ٢٧٥ق.)، بيروت، دار الفكر، ١٤١٠ق.

٢٠. *سنن الترمذي*، الترمذي، محمد بن عيسى (م. ٢٧٩ق.)، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣ق.

٢١. *سنن الدارمي*، الدارمي، عبد الله بن الرحمن (م. ٢٥٥ق.)، دمشق، مطبعة الاعتدال، ١٣٤٩ق.

٢٢. *السنن الكبرى*، البيهقي، أحمد بن حسين (م. ٤٥٨ق.)، بيروت، دار الفكر، ١٤١٦ق.

٢٣. *شرح الأخبار في فضائل الأئمّة الأطهار* عليهم السلام، المغربي، قاضي نعمان بن محمد التميمي (م. ٣٦٣ق.)، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤١٤ق.

٢٤. *شرح نهج البلاغة*، ابن أبي الحديد، عزّ الدين (م. ٦٥٦ق.)، دار

إحياء الكتب العربيّة، ١٣٧٨ق.

٢٥. *شواهد التنزيل*، الحاكم الحسكاني، عبيد الله بن عبد الله (م. ٥٠٦ق.)، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ١٤١١ق.

٢٦. *صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان*، ابن حبّان البستي، محمد (م. ٣٥٤ ق.)، بيروت، مؤسّسة الرسالة، ١٤١٤ق.

٢٧. *صحيح البخاري*، البخاري، محمد بن إسماعيل (م. ٢٥٦ق.)، بيروت، دار الفكر، ١٤٠١ق.

٢٨. *صحيح مسلم*، مسلم النيسابوري، مسلم بن حجّاج (م. ٢٦١ق.)، بيروت، دار الفكر.

٢٩. *الصواعق المحرقة*، الهيتمي، أحمد بن حجر (م.٩٧٤ق.).

٣٠. *الطبقات الكبرى*، ابن سعد، محمد بن سعد (م. ٢٣٠ق.)، بيروت، دار صادر.

٣١. *عبقات الأنوار في إثبات إمامة الأئمّة الأطهار* عليهم السلام، اللكنهوي، مير حامد حسين (م.١٣٠٦ق.)، أصفهان، مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام، ١٣٦٦ش.

٣٢. *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*، العيني، محمود بن أحمد (م. ٨٥٥ق.)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٣٣. *الغيبة*، النعماني، محمد بن إبراهيم (م. ٣٦٠ق.)، قم، منشورات أنوار الهدى، ١٤٢٢ق.

٣٤. *فتح القدير*، الشوكاني، محمد بن عليّ (م. ١٢٥٠ق.)، بيروت، دار ابن كثير، ١٤١٤ق.

٣٥. *فضائل الشيعه*، الصدوق، محمد بن عليّ (م. ٣٨١ق.)، طهران، منشورات عابدي.

٣٦. *الكامل في التاريخ*، ابن الأثير الجزري، عليّ بن محمد (م. ٦٣٠ق.)، بيروت، دار صادر، ١٣٨٦ق.

٣٧. *كشف الخفاء*، العجلوني، إسماعيل بن محمد (م. ١١٦٢ق.)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ق.

٣٨. *الكشف والبيان في تفسير القرآن (تفسير الثعلبي)*، الثعلبي، أحمد بن محمد (م. ٤٢٧ق.)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢ق.

٣٩. *كفاية الأثر في النصّ على الأئمّة الإثني عشر* عليهم السلام، الخزّاز القمّي، عليّ بن محمد (م. ٤٠٠ق.)، قم، منشورات بيدار، ١٤٠١ ق.

٤٠. *كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال*، المتّقي الهندي، علاء الدين عليّ (م. ٩٧٥ق.)، بيروت، مؤسّسة الرسالة، ١٤٠٩ق.

٤١. *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*، الهيثمي، عليّ بن أبي بكر (م.

٨٠٧ق.)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ق.

٤٢. ***مجموعة الرسائل***، الصافي الگلپايگاني، لطف الله.

٤٣. ***مدينة معاجز الأئمّة الإثني عشر ودلائل الحجج على البشر***، البحراني، السيّد هاشم الحسيني (م. ١١٠٧ق.)، قم، مؤسّسة المعارف الإسلامية، ١٤١٣ق.

٤٤. ***المستدرك على الصحيحين***، الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله (م. ٤٠٥ق.)، بيروت، دار المعرفة.

٤٥. ***مسند أبي داود الطيالسي***، سليمان بن داود (م.٢٠٤ق.)، بيروت، دار الحديث.

٤٦. ***مسند أحمد بن حنبل***، أحمد بن حنبل، الشيباني (م. ٢٤١ق.)، بيروت، دار صادر.

٤٧. ***مصابيح السنة***، البغوي، حسين بن مسعود (م.٥١٦ق.).

٤٨. ***المعجم الأوسط***، الطبراني، سليمان بن أحمد (م. ٣٦٠ق.)، دار الحرمين، ١٤١٥ق.

٤٩. ***المعجم الصغير***، الطبراني، سليمان بن أحمد (م. ٣٦٠ق.)، بيروت، دار الكتب العلمية.

٥٠. ***المعجم الكبير***، الطبراني، سليمان بن أحمد (م. ٣٦٠ق.)، بيروت،

دار احياء التراث العربي، ١٤٠٤ق.

٥١. ***مناقب عليّ بن أبي طالب*** عليه السلام، ابن مردويه الأصفهاني، أحمد بن موسى (م. ٤١٠ق.)، قم، دار الحديث، ١٤٢٤ق.

٥٢. ***المناقب***، الخوارزمي، موفّق بن أحمد (م. ٥٦٨ق.)، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤١١ق.

٥٣. ***منهاج الكرامة في معرفة الإمامة***، العلّامة الحلّي، حسن بن يوسف (م. ٧٢٦ق.)، مشهد، منشورات تاسوعا، ١٣٧٩ش.

٥٤. ***نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار***، الحسيني الميلاني، السيّد عليّ، مطبعة مهر، ١٤١٤ق.

٥٥. ***ينابيع المودّة لذوي القربى***، القندوزي، سليمان بن إبراهيم (م. ١٢٩٤ق.)، دار الأُسوة، ١٤١٦ق.

الفهرس

كلمة الناشر ٥
المقدّمة ٧
كلمات العلماء حول هذه الأحاديث ١١
تعيين الفرقة الناجية ٢٠
الشيعة الإمامية هم الفرقة الناجية ٢٣
تنبيه ٣٣
الأحاديث الدالّة على نجاة المُوحِّدين ٣٦
مصادر التحقيق ٤٤